

تقرير

«اتهامات مولر» تثير الأميركيين: «بوتين يلاحقنا بحرب خفية!»

العبرة علق مستشار الأمن القومي للرئيس الأميركي هيربرت ريموند ماكاستر، على القرار، مؤكداً أن «الجمهوريين والديمقراطيين متحدون عندما يتعلق الأمر بفرض عقوبات على الروس». من جهته، عبّر محامي ترامب جون دود، عن «فرحته» بعبء القرار، قائلاً: «أنا سعيد من أجل البلاد. لقد قام بوب (روبرت مولر) وفريقه بعمل جيد جداً في هذا الصدد»، دون التطرق إلى تداعيات «اللائحة»، إيجابية كانت أو سلبية، على الرئيس الأميركي. وتأتي لائحة الاتهام بعد سلسلة من التقارير التي تتهم موسكو بالتدخل في الانتخابات، كان أبرزها إعلان الاستخبارات الأميركية في التقييم السنوي لعام 2017 أن لديها «ثقة عالية» بأن بوتين «أمر بحملة نفوذ في عام 2016 تستهدف الانتخابات الأميركية»، وتحذيرها في تشرين الأول 2016 من أن موسكو هي المسؤولة عن عمليات قرصنة تستهدف هيلاري كلينتون.

من جهته، رأى العضو الجمهوري في مجلس الشيوخ بن ساس، أن «مولر وجه للتحقيق إندازاً إلى موسكو»، مضيفاً أن «على واشنطن أن تستيقظ! بوتين يقوم بحرب خفية تهدف إلى تقويض ثقة الأميركيين في مؤسسات البلاد. ونحن نعلم أن روسيا ستعود في عامي 2018 و 2020. علينا أن نأخذ هذا التهديد على محمل الجد». (كامل التقرير على موقعنا)

بشأن تواطؤ حملته الانتخابية مع موسكو بأنها «ليست سوى ضرب من الخيال». وفي ما يخص موقفه من التدخل الروسي، بزرّ الرئيس الأميركي موقفه السابقة قائلاً: «لم أقل يوماً إن روسيا لم تتدخل في الانتخابات، بل قلت: قد يكون التدخل من جانب روسيا أو الصين أو أي دولة أو مجموعة أخرى أو من جانب عبقرى معين وزنه 400 رطل يرقد في السرير ويلعب بالكمبيوتر»، منبهاً إلى أن «الكذبة تكمن في اتهام حملة ترامب بالتواطؤ مع روسيا - هذا لم يحدث قط».

ولكن بعيداً عن «تويتتر»، دعا ترامب في بيان منفصل للبيت الأبيض، الأميركيين إلى «التوحد من أجل حماية سلامة ديموقراطيتنا وانتخاباتنا»، مؤكداً أننا «لا نستطيع أن نسمح للذين يسعون إلى بث الالتباس والخلاف والحقد بيننا بالنجاح».

«اللائحة دليل لا يقبل الجدل»، بهذه

كذلك اتهم ثلاثة منهم بـ«الاختلاس المصرفي»، وخمسة آخرون بـ«الانتحال صفة» من خلال إدارة حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي «ركزت على بث الانقسام في القضايا الاجتماعية والسياسية».

ووفق لائحة الاتهام، فإن المجموعة كانت بقيادة رجل أعمال روسي «مقرب من الرئيس الروسي» فلاديمير بوتين، يُدعى يفغيني بريغوجين، وقامت بـ«استهداف» مواقع التواصل، حيث قدّم أعضاؤها أنفسهم كمواطنين أميركيين لديهم آراء حول الانتخابات. وتحدثت قرار الاتهام عن سفر بعض أفراد المجموعة، التي تعمل في «مركز أبحاث الإنترنت» واتخذت من مدينة سانت بطرسبرغ الروسية مقراً لها، إلى الولايات المتحدة، متوجهين إلى ولايات نيفادا، كاليفورنيا، نيو مكسيكو، كولورادو، ميشيغان، لويزيانا، تكساس، جورجيا ونيويورك.

وقال نائب وزير العدل الأميركي رود روزنستين، إن «لائحة الاتهام لا تتضمن ما يشير إلى أن هناك أي أميركي كان على علم بالمشاركة في هذا النشاط غير المشروع»، لافتاً إلى أنه «ليس هناك أي دليل على أن هذه غيرت نتيجة الانتخابات الرئاسية». وفي حين لم تشر فيه اللائحة إلى وجود أي تواطؤ فعلي بين فريق حملة ترامب الانتخابية والحكومة الروسية، فإنها تزعم تواصل أعضاء المجموعة الروسية مع أعضاء فريق الرئيس الأميركي، ولكن «من دون علم الفريق بحقيقتهم»، بهدف «زرع الشقاق في النظام السياسي الأميركي».

ترامب: موسكو تضك

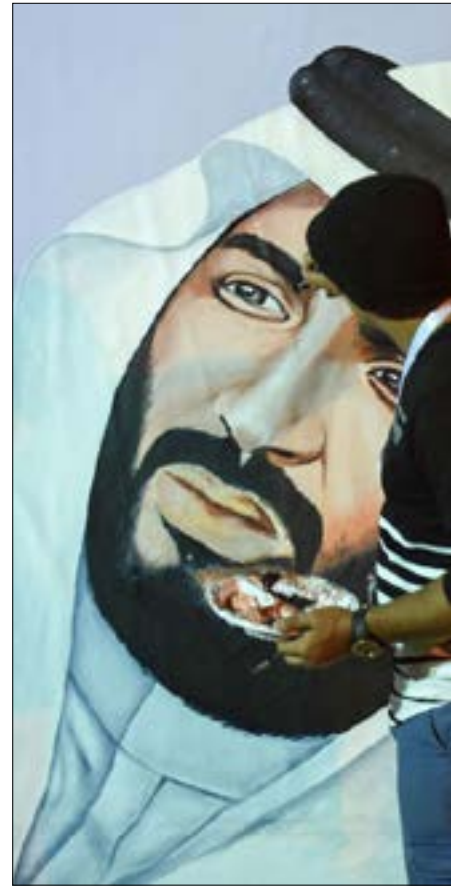
كما كان متوقفاً، علق ترامب على التطورات الأخيرة في سلسلة من التغريدات التي عكست حالة الغضب والتوتر التي يعيشها الرئيس الأميركي. ورأى ترامب أنه إذا كان هدف روسيا يكمن في خلق التنافر والفوضى في المجتمع الأميركي، فقد نجحت في ذلك بفضل التحقيقات والمداولات الكثيرة في الكونغرس. وقال في تغريدة: «إنهم في موسكو يضحكون حتى الغثيان. يا أميركا، كوني أكثر ذكاء»، واصفاً المزاعم

يوم الجمعة الماضي. كان أول رد فعل للرئيس الأميركي دونالد ترامب، عقب توجيه الاتهام إلى 13 روسيا وثلاث شركات روسية، بتدخلهم في الانتخابات الرئاسية الأميركية الأخيرة. إذ نشر تغريدة على «تويتتر»، يقول فيها إن «نتائج الانتخابات لم تتأثر. وحملة ترامب لم ترتكب أي خطأ! وتواطؤ»

واشنطن - محمد دلبح

لم يُشر الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في تغريدته المشار إليها، إلى قلقه من محاولة قوة أجنبية، خلال ما يقرب من أربع سنوات «هنّ الديمقراطية الأميركية»، كما يقول المنتقدون في واشنطن، أو حتى عزمه على عدم السماح بأي تدخل في انتخابات الكونغرس النصفية هذا العام. في المقابل، ركز ترامب على إثبات براءته، مذكراً بأن «روسيا بدأت حملتها المعادية للولايات المتحدة في 2014، أي قبل وقت طويل من إعلانني أنني سأترشح للانتخابات»، لافتاً في الوقت نفسه إلى تفاصيل في الاتهام تؤكد براءته. لكن ذلك لم يقرر بعد، إذ إن لائحة الاتهام، التي جاءت عقب تحقيقات قام بها المدعي الخاص روبرت مولر، تناقض ادعاءات ترامب بعدم تدخل روسيا في الانتخابات، وإصراره على ذلك، منذ دخوله البيت الأبيض.

واتهم مولر روسيا بـ«الانخراط في حرب افتراضية ضد الولايات المتحدة من خلال أدوات التضييق والدعاية المستخدمة في القرن الحادي والعشرين»، وهو استنتاج يشاركه فيه كبار مستشاري ترامب وقادة أجهزة المخابرات الأميركية. ووجهت تهم «التامر» إلى كل الذين وردت أسماؤهم في اللائحة،



مايو المقبل، الموعد المفترض لتجديد إعفاء إيران من العقوبات من عدمه. وعلى الرغم من أن مسؤولين أوروبيين وأميركيين وصفوا المطالب الواردة في البرقية بأنها «تضع معايير أدنى» مما طالب به ترامب، إلا إن ما جاء في الوثيقة المسربة من حضّ للأوروبيين على «العمل معاً سعيًا إلى اتفاق تكميلي للتعامل مع العيوب التي تراها إدارة ترامب في الاتفاق، تطابق تقريباً ما يلخ عليه الرئيس الأميركي باستمرار. وإذ أشار المسؤولون إلى أن «الحلفاء الأوروبيين لا يعرفون بدقة ما الذي يمكن أن يرضي ترامب، ويحجمون عن هذا الالتزام خوفاً من أن يطالبهم بالمزيد»، تحدثوا، في الوقت نفسه، عن إمكانية «تلاقى وجهات النظر»، الأمر الذي يشي باحتمال موافقة الأوروبيين على إدخال تعديلات لا تزال طهران ترفضها من أساسها، وهو ما من شأنه تصعيد التوتر مع إيران، وتعرّيش «الخطة الشاملة المشتركة» لتهديدات إضافية بعدما أحاطتها إدارة ترامب بالكثير من الشكوك.

(الأخبار)

وزير العدل: لا دليل على ان هذه الاتهامات غيرت نتيجة الانتخابات (اف ب)

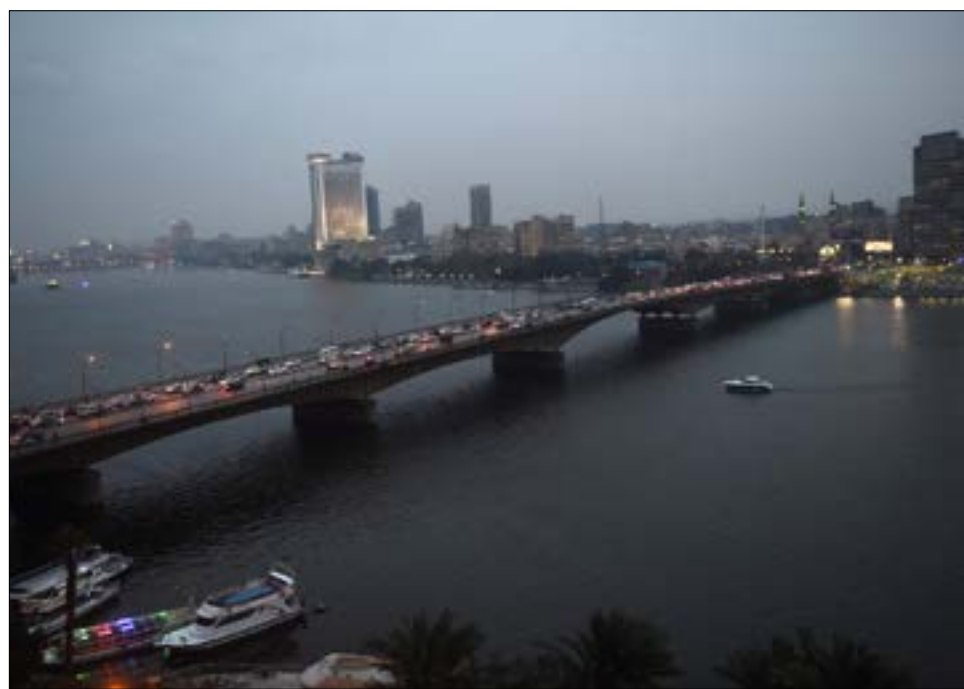


عائلته بياناً صحافياً اتهمت فيه الصحافي معز وندان بانتزاع إجابات مصورة بالفيديو، برغم مرضه، وعدم اتزانته نفسياً، نتيجة الاعتداء الذي تعرض له في وقت سابق. وجاء البيان بعد استعانة عائلة جنينة بالمحامي الشهير حسام لطفي، وسبق عملية مراهمة منزل الصحافي، الذي أجرى اللقاء مع الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات، لإلقاء القبض عليه، حيث صدر قرار بحبسه أربعة أيام على ذمة التحقيقات. وتحاول عائلة جنينة الذي يتلقى العلاج في مستشفى السجن انقاذه بالتشديد على أن التصريحات صدرت وهو في حالة عدم اتزان، وذلك لإخلاء مسؤوليته الجزئية عنها، علماً بأن الفريق سامي عنان نفى امتلاكه للوثائق التي زعم جنينة أنها تدين قادة عسكريين كباراً.

كامل، بسبب التضييق السياسي، وملاحقتهم بالبلاغات من أجل حلّ الحزب، ووقف نشاطه بشكل كامل. وفي السياق، نفى مصدر قضائي مصري ما تردد عن صدور قرار سريّ بالتحفظ على أموال أبو الفتوح وعائلته، مشدداً على أن الوثيقة المتداولة عبر بعض المواقع باعتبارها وثيقة سرية محظورة نشرها ليست صحيحة على الإطلاق. وأضاف المصدر لـ«الأخبار» أنه «حال اتخاذ النيابة قراراً بهذا الأمر ستعلنه على الفور للرأي العام، خاصة أن جميع المعلومات الأولية عن القضية أعلنت فور اتخاذها»، مشدداً على أن عائلة أبو الفتوح «لم تتورط في أي شيء»، وأنه «في حال ثبوت إدانتهم أو مشاركتهم بأي عمل من شأنه الإضرار بالدولة المصرية سيكون التعامل معهم وفق القانون وبشكل منفصل».

وفي قضية هشام جنينة، أصدرت

وخلال التحقيقات، طلب محامي أبو الفتوح بضمّ البيان الإعلامي لوزارة الداخلية الأوراق القضية، الذي تضمن اتهاماً بالانضمام إلى «جماعة إرهابية»، وعددًا من الاتهامات الغضاضة، فيما قدم تقرير طبي يؤكد حاجة موكله إلى أن يكون قريباً من جهاز تنفس اصطناعي، في حال تضاعف عدد ساعات نومه، حرصاً على سلامته، مطالباً بعرض التقارير الطبية على الأطباء المختصين لضمان وجوده في مستشفى السجن، ويبقى بالتالي تحت الرعاية الطبية. يأتي ذلك، في وقت قامت فيه قوات أمنية بمداهمة مقر حزب «مصر القوية» في وسط القاهرة، للقيام بعملية تفتيش، في سياق «إجراءات روتينية» تشمل المنشآت بشكل عام، وليست لها علاقة بقضية أبو الفتوح، بحسب الرواية الرسمية. إلى ذلك، يدرس أعضاء «مصر القوية»، تجميد العمل بشكل



خضع أبو الفتوح للثلاث جلسات تحقيق، أخراها يوم امس (اف ب)

يتناول هاضيه «السبعيني»!